النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي يهتم بدراسة هذا التوازن في الأجل القصير، وهذا التوازن يعتمد على دالة الإنتاج الذي يعتمد على عنصر العمل فقط، ويحدث التوازن في سوق السلع والخدمات لما يحدث التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي ولهذا سوف نتطرق للعرض الكلي والطلب الكلي ثم نوضح التوازن.

1. العرض الكلي: استنادا إلى النظرية الكلاسيكية فإن العرض الكلي يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (05): منحنى العرض الكلي

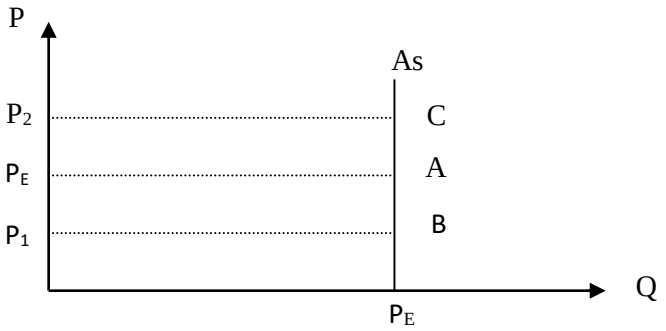

نلاحظ أن منحى العرض الكلي يأخذ شكل خط شاقولي، مشيرا إلى استقرار الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة، بمعنى أن الإنتاج يرتفع إلى أن يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ثم يتوقف (قانون تناقص الغلة)، والتغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحى (الخط الشاقولي) دون تغيير الإنتاج، وذلك لأن الكلاسيك يعتمدون على الأسعار النسبية وليس الأسعار المطلقة، حيث أن التغير في السعر من P_E إلى P_2 يشمل أسعار السلع وأيضا أسعار عوامل الإنتاج.

2. الطلب الكلي: هو يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكمية للنقود، ويمكن توضيح هذا المنحى بيانيا كما هو موضح في الشكل رقم 06.

الشكل رقم (06): منحنى الطلب الكلي

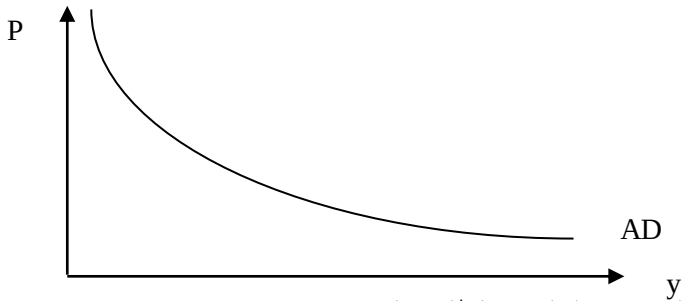

3. التوازن بين العرض الكلي والطلب الكي:

يتحقق التوازن في سوق السع والخدمات بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي (بتحقق شرط معين نوضحه فيما بعد) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(07): التوازن بن العرض الكلي والطلب الكلي

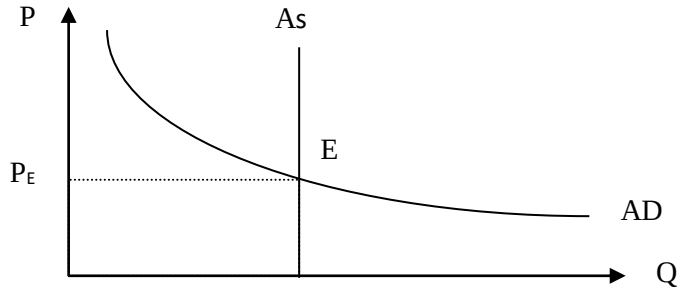

- إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي (AD < AS) في هذه الحالة يحدث اختلال في التوازن حيث يحدث كساد في المبيعات، وبسبب هذا الكساد فإن أسعار السلع تنخفض وهذا ما يعني انخفاض أرباح قطاع الأعمال الذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاستمارات وحدوث فجوة انكماشية وبطالة.
- الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (AS<AD) أي أنه في هذه الحالة يوجد نقص في الإنتاج وفي نفس الوقت يوجد هناك طلب مرتفع وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حاد للأسعار وبالتالي حدوث فجوة تضخمية.

وحسب الكلاسيك فإن حالات الاختلال السابقة سببها التغير في الطلب الكلي وليس الإنتاج لأن الإنتاج بالمفهوم الكلاسيكي مستقر وثابت عند مستوى التشغيل الكامل، وتعالج هذه الاختلالات من خلال إيجاد قوى ضاغطة وتتمثل هذه الأخيرة أساسا في الأسعار بحيث يجب أن تكون مرنة لكي نستطيع العودة إلى وضع التوازن.

4. شرط توازن سوق السلع والخدمات :

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات لما يحدث يتساوي العرض الكلي الطلب الكلي ولشرح التوازن في سوق السلع والخدمات نعتمد على قانون ساي لمنافذ " كل عرض يخلق طلبا مساويا له " لأن الهدف النهائي لكل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك، الذي يعتمد على الدخل والدخل بدوره يتدفق من الإنتاج، وبالتالي يوجد تطابق بين الدخل والإنفاق والإنتاج، بمعنى أن كل عمل إنتاجي يمثل بالضرورة طلبا مساويا لنفس العرض وبالتالي لا يمكن أن يحدث فائض في الإنتاج أو قصور في الطلب وذلك لعدة أساب ومنها:

- الزيادة في عدد السكان وهذه الزيادة تمثل زيادة في الطلب على السلع والخدمات.
- إنشاء مصانع جديدة تتطلب يد عاملة مما يؤدي إلى زيادة الطب الاستهلاكي.
- إمكانية إيجاد منافذ وأسواق جديدة لتصريف المنتجات.

ويترجم قانون ساي في اقتصاد نقدي بالقول " أن الدخل النقدي ينفق بشكل آلي ومستمر بنفس معدل تدفقه من الإنتاج "، والسؤال المطروح هنا ماذا لو قام بعض الأفراد بادخار جزء من دخولهم الجارية بدلا من إنفاقها في مشتريات السلع والخدمات ألا يؤدي ذلك إلى نقص الطلب بمبلغ يساوي الجزء المدخر من الدخل؟

إجابة الكلاسيك كانت بالنفي، لأنه حسب رأيهم أن الادخار سيتحول إلى استثمار بصورة آلية عن طريق سعر الفائدة، والاستثمار هو شكل من أشكال الإنفاق على السلع الرأسمالية وبالتالي المبلغ الذي نقص من الطلب (إنفاق استهلاكي) ووجه للادخار سيتحول إلى طلب استثماري (إنفاق استثماري على شراء السلع الرأسمالية)، وبالتالي لا يمكن حدوث نقص في الطلب.

وبمجرد حدوث هذا الأمر فإن ذلك يعني أن شرط التوازن قد تحقق وهذا الشرط هو **تساوي الادخار مع الاستثمار** وبالتالي التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي، ويمكن توضيح المعنى أكثر فيما يلي:

أ. الادخار: تقول النظرية الكلاسيكية أن الادخار يرتبط بصورة مباشرة بسعر الفائدة وهناك علاقة طردية بينهما لأن سعر الفائدة هو بمثابة عائد بالنسبة لصاحب رأس المال (أي المدخر)، ويمكن تمثيل دالة الادخار بيانيا كما هو موضح في الشكل رقم 08 .

الشكل رقم(08): دالة الادخار

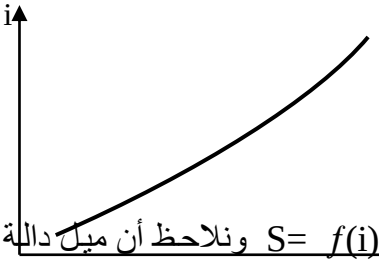

الادخار هو دالة في سعر الفائدة أي $S= f(i)$ ونلاحظ أن ميل دالة الادخار موجب وذلك لأن هدف المدخر هو تعظيم المنفعة.

ب.الاستثمار: على العكس من المدخر نجد أن المستثمر هو المقترض لرأس المال أي أن سعر الفائدة بالنسبة للمستثمر عبارة عن تكلفة، ولهذا فإن المستثمر عند قيامه بالاستثمار يحاول من جهة تخفيض سعر الفائدة أكبر ما يمكن ومن جهة أخرى زيادة العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك لأن هدفه هو تعظيم الربح. ومنه فإن الاستثمار له علاقة عكسية بسعر الفائدة ونعبر عنه رياضيا كما يلي : $I = f(i)$

أما التمثيل البياني لدالة الاستثمار فيمكن تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل رقم(09): دالة الاستثمار

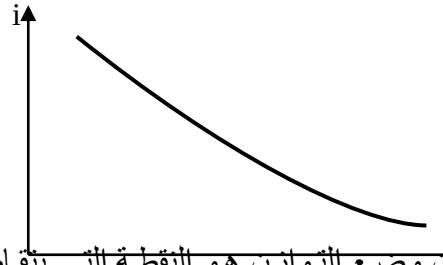

ج. توضيح شرط التوازن بيانيا: إن وضع التوازن هو النقطة التي يتقاطع فيها كل من منحنى (I) مع منحنى(S)، وعند حدوث التوازن بين الادخار والاستثمار أي تحول كل الادخارات إلى استثمارات (طلب استثماري على السلع الرأسمالية) يتحقق التوازن ين العرض الكلي والطلب الكلي وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(10): توازن سوق السلع والخدمات

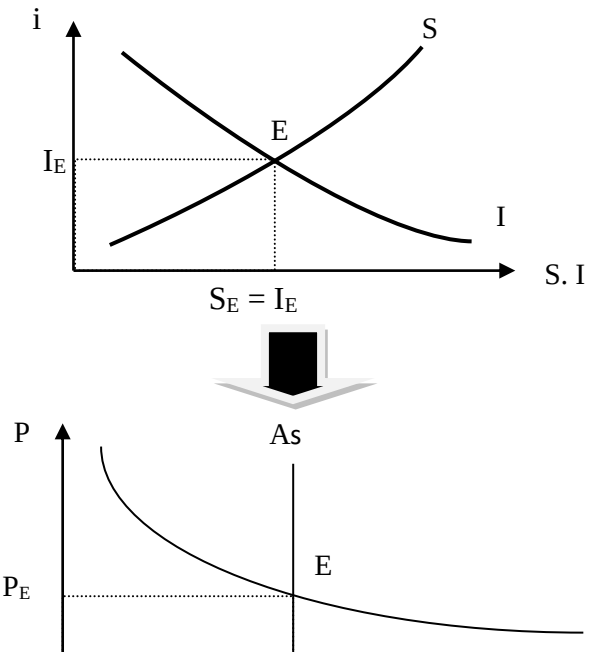

نلاحظ من خلال الشكل أن نقطة التوازن هي نقطة E حيث انطلاقا من هذا الشرط (I=S) يمكن معرفة سعر الفائدة التوازني في سوق السلع والخدمات، وكذلك كل من الادخار والاستثمار ومن ثم تحديد حجم الاستهلاك وبقية المتغيرات وذلك انطلاقا من قاعدة التوازن (عرض كلي = طلب كلي).

ومما يجب ملاحظته هو أن سعر الفائدة حسب الكلاسيك هو متغير حقيقي أي يتم تحديده في القطاع الحقيقي (حيادية النقود).